مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 134) 2025, pp. 993-1014

الابعاد الجيوبولتيكية للتداخل الإثني بين السودان الشمالي ومصر في ظل المتغيرات الجيوسياسية

م.م. رسل محمد غفوري رؤوف
الجامعة المستنصرية / كلية التربية الاساسية / قسم الجغرافية
rusulmohammed.rm@uomustansiriyah.edu.iq
07723270640

مستخلص البحث:
يتناول هذا البحث دراسة الأبعاد الجيوبولتيكية للتداخل الإثني بين السودان الشمالي ومصر، باعتبار أن هذه الظاهرة تشكّل عاملًا مهمًا في صياغة العلاقات الثنائية بين البلدين. إذ ترتبط المجموعات السكانية في المناطق الحدودية بروابط إثنية وثقافية عميقة تعود إلى ما قبل ترسيم الحدود السياسية الحديثة، خاصة بين النوبيين والحلفاويين والكنوز وغيرهم. ويسلط البحث الضوء على كيف يمكن لهذا التداخل الإثني أن يكون مصدر قوة للتكامل والتعاون، أو منبعًا للتوترات والنزاعات، خاصة في ظل تعقيدات السياسات الإقليمية وتحديات الأمن الحدودي. ويعتمد البحث على مناهج الجغرافية السياسية والتحليل الإثني، ويُقسَّم إلى مبحثين رئيسيين؛ الأول يُعنى بتحليل التكوين الجغرافي والإثني في المناطق الحدودية، والثاني يناقش الأبعاد السياسية والأمنية لهذا التداخل وتأثيراته على استقرار العلاقات بين مصر والسودان الشمالي . في ختام البحث ، يُبرز أهمية وضع سياسات مشتركة تعزز من التكامل الحدودي، وتحد من الآثار السلبية للتداخل الإثني، من خلال التعاون الأمني والثقافي والاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : الجيوبولتيكا ، التداخل الإثني ، الحدود المصرية السودانية.

المقدمة:
تُعد الحدود السياسية بين الدول أحد أبرز تجليات السيادة الوطنية، إلا أنها كثيرًا ما تتقاطع مع الامتدادات الاجتماعية والثقافية والإثنية التي تسبق نشأة الدولة الحديثة. ومن أبرز النماذج على ذلك التداخل الإثني العميق بين سكان شمال السودان وجنوب مصر، خصوصًا في المناطق التي يسكنها النوبيون والكنوز والحلفاويون، حيث تتوزع هذه الجماعات على جانبي الحدود ضمن وحدة ثقافية وتاريخية واجتماعية واحدة، بالرغم من الانفصال السياسي والإداري. هذا التداخل الإثني، وإن كان يُنظر إليه من زاوية إنسانية وثقافية على أنه عامل وحدة، إلا أنه من منظور الجغرافية السياسية يحمل أبعادًا جيوبولتيكية حساسة، تؤثر في السياسات الأمنية والعلاقات الثنائية والتوازن الإقليمي. فقد تتحول هذه الروابط إلى أدوات توظيف سياسي أو ورقة ضغط في سياق الخلافات بين الدول، أو تُستخدم كجسر للتكامل والتعاون المشترك إذا ما أُحسن توجيهها.ومن هنا تبرز أهمية دراسة التداخل الإثني بين السودان الشمالي ومصر، وتحليل آثاره من منظور جيوبولتيكي يعكس تعقيدات الواقع الحدودي في المنطقة.

مشكلة البحث
تتميّز المناطق الحدودية بين السودان الشمالي ومصر بتركيبة جغرافية خاصة تُضفي عليها أهمية استراتيجية وجيوبولتيكية كبيرة ، ومن هنا برزت مشكلة البحث بالأسئلة التالية :

- ما الابعاد الجيوبولتيكية للتداخل الإثني بين السودان الشمالي ومصر في ظل المتغيرات الجيوسياسية؟

- ما مدى تأثير التداخل الإثني بين السودان الشمالي ومصر على العلاقات السياسية والأمنية بين البلدين؟
- وما هي الأبعاد الجيوبولتيكية المترتبة على هذا التداخل في ظل التحديات الإقليمية والحدودية؟

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها :

أن التداخل الإثني بين السودان الشمالي ومصر يشكل عاملًا جيوبولتيكيًا مزدوج التأثير ، إذ يمكن أن يكون مصدرًا للتقارب الثقافي والسياسي، كما قد يتحول إلى عامل توتر وتهديد أمني إذا ما تداخل مع الصراعات السياسية أو الاستقطابات الإقليمية.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الخصائص الجغرافية والإثنية للمناطق الحدودية، إضافة إلى منهج التحليل الجيوبولتيكي لتقييم التأثيرات السياسية والأمنية للتداخل الإثني.

أهداف البحث

تكمن اهداف البحث كونها :

1. توضيح طبيعة التكوين الإثني والاجتماعي للمناطق الحدودية بين شمال السودان وجنوب مصر.
2. تحليل الأبعاد الجيوبولتيكية لهذا التداخل وتأثيراته على العلاقات السياسية والأمنية بين الدولتين.
3. رصد التحديات التي تواجه الدولتين في إدارة التداخل الإثني الحدودي.
4. اقتراح سياسات تعاونية للتقليل من التهديدات المحتملة وتعزيز الاستفادة من الروابط الإثنية.

أهمية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يعالج مسألة حيوية في العلاقات بين بلدين يجمعهما تاريخ طويل وروابط عميقة، لكنهُمَا يواجهان تحديات جيوسياسية متزايدة. كما أن البحث يسهم في فهم أثر العوامل الإثنية على القرارات السياسية والحدودية، ويوفر أرضية معرفية يمكن أن تستفيد منها المؤسسات السياسية والأكاديمية.

المبحث الأول

الخصائص الجغرافية والإثنية للسودان الشمالي ومصر

تتميّز المناطق الحدودية بين السودان الشمالي ومصر بتركيبة جغرافية خاصة تُضفي عليها أهمية استراتيجية وجيوبولتيكية كبيرة. فهذه المناطق تقع في نطاق وادي النيل، وتمتد على طول الشريط الحدودي الذي يفصل بين محافظة أسوان في مصر وولاية الشمالية وولاية نهر النيل في السودان الشمالي ، حيث يسكنها خليط إثني وثقافي مشترك يعود بجذوره إلى العصور القديمة، خاصة في المنطقة النوبية. من الناحية الجغرافية، تتسم هذه المناطق بطبيعة صحراوية قاحلة تتخللها واحات ونهر النيل كعنصر حيوي مشترك، ما يجعل السيطرة على الموارد المائية وإدارتها عاملًا رئيسيًا في العلاقات بين البلدين. أما من الناحية الإثنية، فتسكن هذه المناطق جماعات نوبية مثل الكنوز والفديجا والمحس والحلفاويين، والذين يتوزعون على جانبي الحدود ويشتركون في اللغة والتقاليد والعادات وحتى الروابط العائلية.[1] لقد أدى هذا الامتداد الإثني إلى نشوء تداخل اجتماعي وثقافي قوي، حيث لم تتمكن الحدود السياسية من فصل المكونات الاجتماعية فعليًا. ويُعد هذا التداخل واحدًا من أبرز الخصائص التي تُميز هذه المنطقة، وتشكّل في الوقت ذاته تحديًا سياسيًا وفرصة للتكامل، تبعًا لطريقة تعاطي الدولتين مع هذه الخصوصية.

المطلب الأول : الموقع الجغرافي للسودان الشمالي ومصر

يقع كل من مصر والسودان الشمالي في الجزء الشمالي الشرقي من قارة إفريقيا، ويتشاركان حدودًا جغرافية طويلة تمتد من غرب القارة حتى البحر الأحمر شرقًا. هذه الحدود الطبيعية والسياسية شكلت عبر التاريخ فضاءً جغرافيًا وإنسانيًا مشتركًا، ساعد في خلق تواصل إثني وثقافي عميق بين شعوب المنطقتين، خاصة في المناطق المتاخمة للحدود الجنوبية لمصر والشمالية للسودان.[2].

تحتل مصر موقعًا استراتيجيًا مميزًا، فهي تطل شمالًا على البحر المتوسط، وتشرف شرقًا على البحر الأحمر، وتعد حلقة وصل بين قارتي إفريقيا وآسيا من خلال شبه جزيرة سيناء. أما حدودها الجنوبية، فتلتقي مباشرة مع أراضي السودان الشمالي على امتداد خط العرض 22 شمالًا، **كما هو موضح في الخريطة (1)** وهو الحد الرسمي المعتمد دوليًا بين الدولتين منذ الحقبة الاستعمارية البريطانية. غير أن هذا الخط الحدودي لا يعكس بدقة الواقع الإثني والجغرافي على الأرض، إذ توجد جماعات بشرية وقبائل لها امتدادات متداخلة على جانبي الحدود، مثل قبائل البجا والنوبيين، الأمر الذي خلق إشكاليات سياسية واجتماعية مستمرة بين الجانبين، خصوصًا في منطقة مثلث حلايب وشلاتين.[3]

أما شمال السودان ، فيقع في قلب الإقليم الشمالي الشرقي الإفريقي، وتحديدًا في المناطق المحاذية لمصر. **كما هو موضح في الخريطة (1)** يتضمن هذا الجزء من السودان ولايات ذات طابع استراتيجي مهم مثل "الولاية الشمالية" و"ولاية البحر الأحمر". ومن الناحية الطبيعية، يمر نهر النيل – باعتباره الشريان الرئيسي للحياة – من وسط السودان متجهًا شمالًا ليعبر إلى الأراضي المصرية، ما يعزز الترابط الجغرافي والاقتصادي بين الشعبين. إلى جانب نهر النيل، تشكل الصحراء الشرقية والصحراء النوبية نطاقًا طبيعيًا يمتد عبر الدولتين، وهو موطن لتجمعات سكانية تعتمد على نمط الحياة الرعوية والزراعية، وتمتلك انتماءات إثنية ممتدة عبر الحدود السياسية.

تكمن الأهمية الجغرافية لهذا الامتداد في أنه لا يُعبر فقط عن حدود سياسية رسمية، بل عن مجال حيوي مشترك تشترك فيه الجماعات الإثنية والقبائل والعادات والتقاليد، ما يجعل المنطقة الحدودية بين مصر وشمال السودان واحدة من أكثر المناطق الجيوسياسية حساسية في شمال إفريقيا. فإلى جانب التداخل الإثني، تحتوي هذه المنطقة على موارد طبيعية مهمة، مثل المعادن والمياه الجوفية، فضلًا عن قربها من ممرات تجارية وبحرية استراتيجية، مثل البحر الأحمر ، ولذلك، فإن فهم الموقع الجغرافي لكل من مصر وشمال السودان لا يمكن أن ينفصل عن فهم التداخل الإثني بين سكان هذه المنطقة، وما ينتج عنه من توترات سياسية أو فرص للتكامل والتعاون بين الدولتين.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 134) 2025, pp. 993-1014

خريطة (1)
موقع السودان الشمالي ومصر

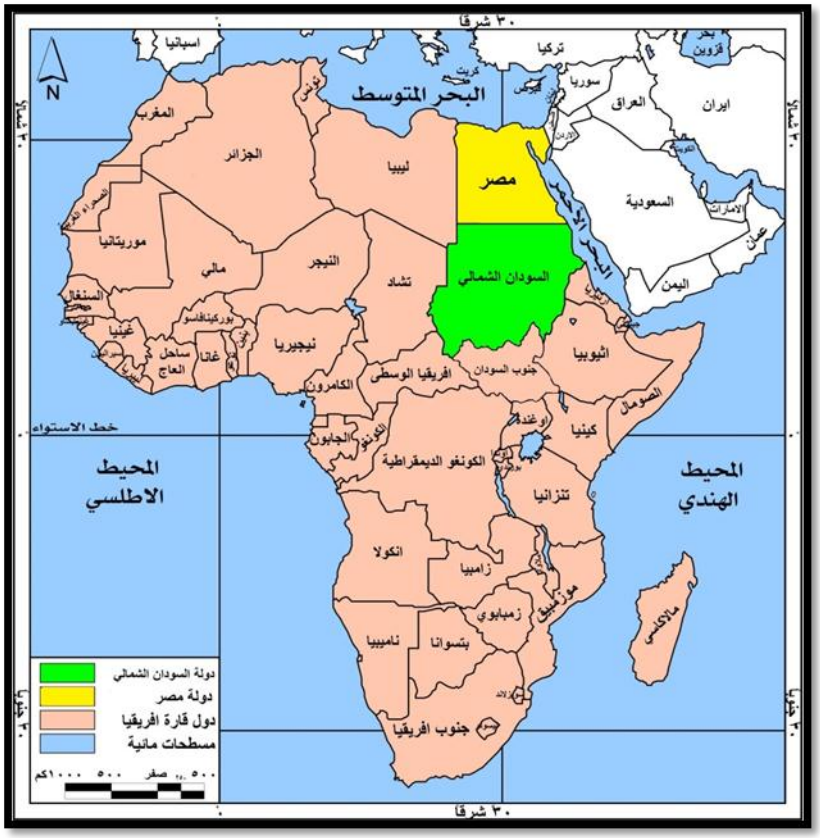

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على : سعد ناجي جواد وعبدالسلام ابراهيم البغدادي ، الامن القومي العربي ودول الجوار الافريقي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد 31 ، 1999 ، ص75 .

المطلب الثاني : التكوين الجغرافي والبشري للمناطق الحدودية بين السودان الشمالي ومصر

تقع منطقة وادي حلفا في أقصى شمال السودان، على الحدود المباشرة مع محافظة أسوان في جنوب مصر، وتشكل جزءًا من النطاق الجغرافي المعروف بوادي النيل الأعلى. وتتسم هذه المنطقة بجغرافيا طبيعية قاسية نسبيًا، حيث تهيمن الصحراء على معظم المساحة، باستثناء الشريط الضيق المحاذي لنهر النيل، الذي يمثل شريان الحياة الأساسي للسكان المحليين.[4] ويُعد نهر النيل العنصر الجغرافي الأبرز في المنطقة، حيث يوفّر المياه للزراعة والاستهلاك البشري، ويسهم في ربط القرى والمراكز السكانية على ضفافه. ويتميز مجرى النيل في هذه المنطقة بجريانه بين صخور صلبة وهضاب جرانيتية، ما يجعل من بعض مناطقه غير صالحة للملاحة، ويحد من إمكانيات النقل النهري في بعض الأوقات. المناخ في المنطقة صحراوي جاف، يتصف بدرجات حرارة مرتفعة صيفًا وبرودة ملحوظة ليلًا شتاءً، مع قلة الأمطار وندرة الغطاء النباتي. هذه الظروف المناخية الصعبة انعكست على طبيعة النشاط الاقتصادي والإنتاجي، وحدّت من الكثافة السكانية في المناطق النائية، بينما تركز السكان بشكل واضح حول النيل. ويتوزع السكان في منطقة الحدود بين شمال السودان وجنوب مصر بشكل غير متوازن، حيث يتركزون بشكل شبه كامل على ضفتي نهر النيل، نظرًا لاعتمادهم الكلي

على النهر في الشرب والزراعة والحياة اليومية. وتتشابه البنية السكانية على الجانبين من حيث الانتماء الإثني، خاصة بين النوبيين الذين يشكلون الجماعة السكانية الرئيسية في المنطقة.[5]
في الجانب السوداني، يعيش النوبيون في منطقة وادي حلفا وما حولها، ويعرفون باسم الحلفاويين، وينتشرون جنوبًا نحو المحس والدناقلة، وهم يمثلون استمرارية تاريخية لممالك نوبية قديمة. وتعيش أيضًا قبائل عربية سودانية مثل الجعليين والشايقية في مناطق قريبة، خاصة داخل ولاية نهر النيل.
أما في الجانب المصري، فتسكن الجماعات النوبية كذلك جنوب أسوان، ويُعرف السكان هناك باسم الكنوز والفديجا، وهم على صلة قرابة وثيقة بالحلفاويين، ويتشاركون معهم اللغة النوبية والعادات الاجتماعية والزي التقليدي وحتى طرق الاحتفال بالمناسبات.[6] وبالرغم من أن الحدود السياسية تفصل بين الطرفين، إلا أن العلاقات العشائرية والاجتماعية لا تزال قائمة، وتعززها المصاهرة والتاريخ المشترك. وهذا التداخل الإثني يجعل من المنطقة نموذجًا فريدًا لتجاور السكان عبر الحدود بطريقة تتحدى المفاهيم التقليدية للسيادة والانفصال الجغرافي. وتتمتع المنطقة الحدودية بين شمال السودان وجنوب مصر بأهمية اقتصادية متزايدة، على الرغم من التحديات البيئية. فهي تمثل معبرًا بريًا هامًا يربط شمال إفريقيا بوسط القارة، وتُعد منطقة استراتيجية لمشاريع النقل والتبادل التجاري.[7] من الناحية الزراعية، تعتمد المجتمعات المحلية على الزراعة النيلية التي تُمارس على نطاق ضيق، بسبب محدودية الأراضي الخصبة المتوفرة بين النيل والصحراء. وتشمل المحاصيل الأساسية القمح والذرة والخضروات والتمور. أما من ناحية الثروات الطبيعية، فتوجد في الجانب السوداني ثروات معدنية واعدة، من أبرزها الذهب، خاصة في المناطق الصحراوية القريبة من وادي حلفا ومنطقة أبو حمد. كما توجد معادن أخرى مثل الحديد والمنغنيز والفوسفات. وفي الجانب المصري، تتمتع الصحراء الشرقية بثروات تعدينية أيضًا، بالإضافة إلى مشروعات استثمارية في مجالات السياحة البيئية والطاقة الشمسية.[8] إلى جانب ذلك، تشكل الأنشطة التجارية غير الرسمية، مثل التهريب وتجارة السلع، جزءًا مهمًا من اقتصاد المجتمعات الحدودية، نظرًا لتداخل السكان وتشابه احتياجاتهم. وقد أدركت الحكومتان أهمية هذه المنطقة، فبدأت مشاريع تنموية مثل الطريق الدولي بين أسوان ووادي حلفا، ومشروع الربط السككي المقترح، لتعزيز التبادل الاقتصادي والتنمية الحدودية.[9]
رغم أنها تبدو منطقة مهمّشة اقتصاديًا في الخطابات الرسمية ، فإن الحدود بين شمال السودان وجنوب مصر تحظى بأهمية اقتصادية واستراتيجية متزايدة، سواء من حيث الموارد الطبيعية أو البنية التحتية العابرة للحدود. ففي الجانب السوداني، تُعتبر المنطقة غنية بالموارد المعدنية، أبرزها الذهب، الذي يُستخرج تقليديًا من مناطق قريبة مثل أبو حمد ووادي العلاقي. وتقوم في هذه المناطق على أنشطة تعدين أهلية واسعة النطاق، بالإضافة إلى استثمارات صغيرة في التعدين الحديث. أما في الجانب المصري، فتوجد ثروات طبيعية في الصحراء الشرقية القريبة، تشمل الفوسفات والمنغنيز والحديد، إلى جانب محاولات لاستغلال الطاقة الشمسية والموارد الطبيعية غير التقليدية. والزراعة، وإن كانت محدودة بفعل ضيق الأراضي الصالحة والمناخ القاسي، تبقى نشاطًا حيويًا في القرى الواقعة على ضفتي النيل، وتعتمد على الري التقليدي في إنتاج محاصيل مثل القمح، الذرة، الخضروات، والبلح. وتُمثل الزراعة في هذه المنطقة مصدرًا رئيسيًا للدخل الغذائي المحلي، وإن لم تصل إلى مرحلة التصدير الواسع.[10] أما من حيث البنية التحتية، فتبرز أهمية المنطقة في كونها محورًا استراتيجيًا لمشاريع الربط بين مصر والسودان الشمالي ، مثل الطريق الدولي البري الذي يربط أسوان بوادي حلفا، ومشروع الربط السككي المنتظر، الذي يمكن أن يجعل من هذه المنطقة بوابة تجارية نحو أسواق إفريقيا جنوب الصحراء . ومن ناحية أخرى، تنشط حركة التجارة غير الرسمية بين سكان

المناطق الحدودية، وتتمثل في تبادل السلع والمنتجات المحلية، وأحيانًا التهريب عبر طرق وعرة في الصحراء. وتُعد هذه الأنشطة جزءًا من الاقتصاد غير الرسمي الذي يلبي احتياجات المجتمعات المحلية، لكنه يطرح تحديات أمنية واقتصادية للدولتين.[11]

المطلب الثالث: البنية الإثنية والعشائرية المشتركة عبر الحدود

تُعدّ المناطق الحدودية بين شمال السودان وجنوب مصر نموذجًا فريدًا للتداخل الإثني والعشائري الذي يتجاوز حدود الدولة القومية الحديثة، ويرتكز على امتدادات تاريخية وثقافية ضاربة في عمق التاريخ النيلي. وتبرز هذه البنية المشتركة من خلال جماعات إثنية عريقة تتوزع على جانبي الحدود، وتربط بينها روابط الدم والثقافة واللغة والدين، مما يجعل منها وحدة سكانية موحّدة نسبيًا رغم الانقسام السياسي.[12] تشكل الحدود بين شمال السودان وجنوب مصر نموذجًا مميزًا للتداخل الإثني والاجتماعي العابر للحدود، وهي منطقة تتقاطع فيها الانتماءات العرقية واللغوية والثقافية، أكثر مما تتقاطع فيها القرارات السياسية أو السياسات الإدارية. إذ أن التركيبة السكانية على جانبي الحدود لا تُعبّر عن فاصل سياسي بقدر ما تعكس وحدة إثنية عريقة ومستمرة، تتجلى بأوضح صورها في الجماعات النوبية، وعلى رأسها الحلفاويون والكنوز والفديجا، الذين ما زالوا يحتفظون بروابط اجتماعية وثقافية قوية، رغم مرور أكثر من قرن على ترسيم الحدود بين مصر والسودان الشمالي [13].

أولًا : أهم الجماعات الإثنية في منطقة الحدود

1. **النوبيين** : تعد **قبائل النوبيين** من المجموعات الاثنية المتداخلة جغرافيًا والتي كان لها تأثير على العلاقات بين السودان الشمالي ومصر ، والتي تقطن على ضفتي نهر النيل في المنطقة الممتدة من مدينة أسوان جنوب مصر إلى وادي حلفا شمال السودان . هذه الجماعات هي في الأصل سلالة لشعوب عاشت في المنطقة منذ آلاف السنين، وأسّست حضارات نوبية عريقة مثل مروي ونبتة وكوش. وعلى الرغم من كل التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة، ظل النوبيون محتفظين بتركيبتهم العرقية والثقافية واللغوية المتميزة.[14] ، اذ ينقسم النوبيين الى خمسة مجموعات ، ثلاث منها داخل السودان (الدناقلة والمحس والسكوت)، ومجموعتين داخل مصر (الفدجة والكنوز) [15] وهم عنصر حامي تأثر بمؤثرات خارجية ادت الى تفاوت لون البشرة بين السمرة الخفيفة بتأثير اختلاطهم بالعرب وبين اللون الاسمر الداكن لاختلاطهم بالزنوج ، الا ان هذا الاختلاط لم يكن بالقوة التي تؤدي الى هضم الثقافة النوبية ، ويعدهم علماء الانثربولوجي من الشعوب الزراعية التي عاشت على ضفاف النيل فكانت حرفتها الرئيسية الزراعة الا ان هناك درجة في التخصص في اعمال اخرى حيث يعمل بعضهم في مهن اخرى كالبناء وصناعة السجاد كما يعمل البعض الاخر بنقل السكان بواسطة القوارب او العربات وفي الوقت الحاضر يوجد في بلاد النوبة مركزان حضريان هم وادي حلفة ودنقلة الجديدة [16] [1].

2. **الحلفاويون :** هم فرع نوبي يسكن تقليديًا مدينة وادي حلفا ومحيطها في السودان الشمالي . وقد ارتبط اسمهم بالمدينة التي تُعد واحدة من أقدم وأهم المراكز النوبية التاريخية. يشتهر الحلفاويون بتقاليدهم الثقافية الأصيلة، ولغتهم الخاصة، وهويتهم الجماعية القوية. وبعد تهجيرهم من وادي حلفا في ستينيات القرن العشرين بسبب بناء السد العالي، نُقل كثير منهم إلى منطقة تُعرف اليوم بـ"حلفا الجديدة"، إلا أنهم حافظوا على تراثهم النوبي رغم البعد عن أرضهم الأصلية.[17]

3. **الكنوز :** فهم من النوبيين المقيمين في شمال أسوان، ويعدّون من أكبر المجموعات النوبية في مصر. يتحدثون اللغة الكنزية، وهي من فروع اللغة النوبية التي تختلف قليلًا عن لهجة الفديجا. يُعتقد أن الكنوز تعود أصولهم إلى مملكة المقرة النوبية المسيحية، ثم أسلموا بعد دخول الإسلام إلى المنطقة. وعلى الرغم من اندماجهم في الحياة المصرية، إلا أنهم ظلوا محتفظين بعاداتهم وتقاليدهم وخصوصيتهم الثقافية.[18]

ثانيًا: الروابط الثقافية واللغوية والدينية المشتركة

يشترك النوبيون على جانبي الحدود في مجموعة من العناصر الثقافية العميقة التي تشكل نسيجًا إثنيًا متماسكًا يتجاوز الحدود السياسية. وأول هذه العناصر هي اللغة النوبية، التي تمثل رمزًا قويًا للهوية. فهي لغة غير مكتوبة، لكنها تُنقل شفهيًا عبر الأجيال، وتُستخدم في الحياة اليومية، وفي الأغاني الشعبية، والمناسبات الاجتماعية. وعلى الرغم من التفاوت بين لهجات الحلفاويين والكنوز والفديجا، إلا أن هذه اللهجات مفهومة نسبيًا لبعضهم البعض، مما يعزز من استمرارية الوحدة الثقافية.[19]

ومن الناحية الدينية ، يعتنق أغلب النوبيين الديانة الإسلامية، ويميلون إلى التصوف والروحانية في ممارساتهم الدينية، حيث تُعتبر زيارات الأضرحة والتبرك بالأولياء من المظاهر الدينية الشائعة في المجتمع النوبي. ويحتفل النوبيون بالمناسبات الدينية مثل المولد النبوي، وشهر رمضان، بطرق خاصة تُظهر تداخل الدين مع العادات المحلية، مثل إقامة الحفلات الإنشادية، وطقوس الطبخ الجماعي، وتوزيع الأطعمة في الطرقات. أما من الناحية الثقافية والاجتماعية، فتتمثل الروابط المشتركة في نمط المعيشة المشترك، الذي يعتمد على الزراعة النيلية، وتربية الماشية، والحرف اليدوية، مثل صناعة السلال والفخار. كما أن عمارة البيوت النوبية ذات الشكل المقبب والطابع الزخرفي الفريد تُعد من المظاهر الثقافية الموحدة. وفي المناسبات الاجتماعية كالأعراس، تُمارَس تقاليد متشابهة تتضمن الأغاني النوبية والرقص الجماعي والأزياء التقليدية المطرزة بألوان زاهية.[20]

ثالثًا: الهجرات التاريخية والتداخل الاجتماعي

أن أبرز مظاهر البنية الإثنية المشتركة هو التداخل الاجتماعي العابر للحدود، والذي تعزز تاريخيًا بفعل الهجرات المتبادلة، والعلاقات الأسرية، والحركة التجارية، والحج، والزيارات الموسمية. هذا التداخل لم يكن نتيجة ظرف طارئ، بل امتدادًا لحركة تاريخية طويلة سابقة على تشكُّل الدولة الحديثة.[21] من أبرز التحولات التي ساهمت في هذا التداخل كانت حادثة تهجير النوبيين في عام 1964 بعد بناء السد العالي. حيث فُرض على الآلاف من سكان وادي حلفا السودانية إخلاء أراضيهم ونقلهم إلى مناطق أخرى بعيدة عن بيئتهم الأصلية، مثل حلفا الجديدة شرق السودان. ومع ذلك، بقيت الروابط قائمة مع أقاربهم في مصر، بل ازداد التواصل بفعل الشوق للأرض والحنين المشترك للمكان. كما أن النوبيين في مصر، والذين تعرضوا بدورهم للتهجير إلى قرى "النوبة الجديدة" جنوب كوم أمبو، واجهوا التحديات ذاتها، مما عزز شعورهم بالمصير الواحد[22]. الهجرات أيضًا لم تكن دومًا قسرية، فقد كانت هناك هجرات تجارية موسمية منذ العصور القديمة بين أسوان ووادي حلفا، إذ كانت المنطقة تمثل طريقًا رئيسيًا للحجاج السودانيين المتجهين إلى مكة، والتجار الذين ينقلون سلعهم من وادي النيل إلى داخل القارة. ونتج عن ذلك علاقات مصاهرة وعائلات ممتدة بين الجانبين.

حتى اليوم، يستمر هذا التداخل الاجتماعي رغم القيود الإدارية، إذ تتكرر حالات الزواج بين أفراد من نوبة السودان ونوبة مصر، وتستمر المناسبات الاجتماعية في جذب الضيوف من البلدين، وتبقى اللهجة والزيّ والتقاليد أداة تواصل قوية بين النوبيين على ضفتي الحدود.[23]

يلاحظ مما سبق إنّ البنية الإثنية والعشائرية الممتدة بين شمال السودان وجنوب مصر تكشف عن واقع اجتماعي متجاوز لفكرة الدولة القومية وحدودها. فالجماعات النوبية، وخاصة الحلفاويين والكنوز، تمثل نموذجًا لارتباط الإنسان بأرضه، وهويته، وتاريخه، حتى وإن حاولت السياسات تغيير واقعه الجغرافي. ولعل هذا التماسك الإثني يشكّل من جهة فرصة لتعزيز العلاقات بين مصر والسودان من منطلق شعبي، لكنه من جهة أخرى قد يُطرح كعامل توتر إذا ما تم تجاهل مطالب هذه الجماعات الثقافية والإنسانية في ظل مشاريع تنموية أو تحولات سياسية تؤثر على بيئتهم وهويتهم.

المبحث الثاني

الأبعاد الجيوبولتيكية للتداخل الإثني وآثاره على العلاقات المصرية السودانية

يشكّل التداخل الإثني بين شعوب شمال السودان وجنوب مصر عاملًا مركبًا له أبعاد سياسية وجيوبولتيكية تتجاوز حدود الثقافة والهوية لتصل إلى عمق السياسات الداخلية والعلاقات الثنائية بين الدولتين. فبنية السكان المشتركة على طول الحدود — خصوصًا الجماعات النوبية — تمثّل من جهة رابطًا تاريخيًا يمكن أن يدعم العلاقات بين مصر والسودان الشمالي ، لكنها من جهة أخرى تطرح إشكاليات قانونية وسيادية تتعلق بالجنسية، والهوية القومية، والحدود، والتوظيف السياسي لهذا التداخل.[24]

المطلب الأول: تأثير التداخل الإثني على العلاقات السياسية بين مصر والسودان الشمالي

أولًا: قضايا الجنسية والهوية القومية

إن مسألة الهوية القومية تمثل إشكالية مركزية في المجتمعات ذات الامتدادات الإثنية العابرة للحدود، كما هو الحال في مناطق النوبة. فقد أوجدت السياسات الحديثة التي فرضت حدودًا سياسية صارمة شعورًا بالانقسام بين أبناء المجتمع النوبي الواحد. فالنوبة الذين يقيمون في مصر يحملون الجنسية المصرية، بينما إخوانهم على بعد كيلومترات قليلة في وادي حلفا يحملون الجنسية السودانية، رغم أنهم يتحدثون نفس اللغة، ويتبعون نفس العادات، ويتزاوجون فيما بينهم.[25] أدى هذا الواقع إلى إرباك في تعريف الهوية القومية، خاصة لدى الأجيال الجديدة، التي تشعر بانتماء مزدوج: انتماء إثني للهوية النوبية الجامعة، وانتماء قانوني إلى الدولة الوطنية. كما أن بعض أبناء النوبة المهجّرين، خصوصًا الحلفاويين الذين تم إبعادهم قسرًا من موطنهم الأصلي، يشعرون بفقدان الهوية المكانية، مما يزيد من حساسيتهم السياسية والاجتماعية تجاه الدولة. وتتكرّر المطالب النوبية في كلا البلدين بضرورة الاعتراف بالخصوصية الثقافية للنوبة، وإدراج اللغة النوبية في المناهج، والسماح بعودة المهجّرين، مما يضع الهوية القومية في حالة شدّ دائم بين الولاء للدولة والانتماء للجماعة.[26]

ثانيًا: التوظيف السياسي للروابط الإثنية في السياسات الداخلية والخارجية

أن التداخل الإثني لم يكن على الدوام عنصر وحدة أو سلام، بل تم استغلاله سياسيًا في فترات متعددة من قبل كل من الحكومتين السودانية والمصرية، سواء في سياقات داخلية أو في سياق العلاقات الثنائية. ففي بعض الحالات، استُخدمت القضية النوبية كأداة ضغط في الملفات الحدودية أو الاقتصادية.[27] فعلى المستوى الداخلي، غالبًا ما يتم تهميش مطالب النوبيين باعتبارهم "أقلية ثقافية"، ويُتّهمون أحيانًا بمحاولة تشكيل كيان إثني منفصل. وقد أدى هذا إلى شعور متزايد بالإقصاء، خاصة في ظل غياب التمثيل النيابي الفعّال أو الإدماج الحقيقي في مؤسسات الدولة. وفي المقابل، لجأت بعض الحركات النوبية، خاصة في الشتات، إلى تدويل القضية النوبية والمطالبة بحقوق ثقافية وسياسية من خلال منظمات دولية، ما أثار حفيظة الحكومات وأدى إلى مزيد من التوجس.[28]

أما في السياق الخارجي، فشهدت العلاقات بين مصر والسودان توترات متكررة حول قضايا مثل مثلث حلايب وشلاتين، وقد تم في بعض الأوقات استخدام ورقة النوبيين كأداة ضغط غير مباشرة. فمثلًا، ظهرت دعوات في السودان الشمالي لمنح النوبيين مزيدًا من الحقوق كرد فعل على السياسة المصرية، والعكس صحيح. كما أن بعض التيارات السياسية كانت تخشى من استثمار التداخل الإثني لإثارة نزعات انفصالية أو للضغط من قبل قوى خارجية.[29]

ثالثًا: التوترات والاتفاقيات الثنائية المرتبطة بالحدود

تشكل قضية الحدود السياسية بين السودان الشمالي ومصر أحد أكثر الملفات حساسية، لا سيما في منطقة مثلث حلايب وشلاتين، والتي تُعد منطقة نزاع منذ عقود. هذا المثلث الواقع على ساحل البحر الأحمر في أقصى جنوب مصر وأقصى شمال شرق السودان تبلغ مساحته نحو 18.500 كلم² **كما هو موضح في الخريطة (2)** ، ويقع تحت السيطرة الإدارية المصرية منذ منتصف التسعينات، في حين لا تزال الحكومة السودانية تعتبره أرضًا سودانية وفقًا للحدود الموروثة من الاتفاق البريطاني–المصري عام 1899 ، وقد أدى هذا الخلاف إلى توترات دبلوماسية مستمرة، تُعيد فتح ملف الحدود بين البلدين من حين لآخر .ورغم أن القضية تُدار سياسيًا ودبلوماسيًا على مستوى الحكومتين، إلا أن لها بُعدًا إثنيًا ضمنيًا، نظرًا لأن سكان هذه المناطق – من قبائل البجا والبشاريين وغيرهم – يرتبطون بعلاقات قرابة وتداخل اجتماعي مع جماعات أخرى داخل السودان الشمالي[30] . كما أن النوبة في مصر يبدون تعاطفًا ثقافيًا في بعض الأحيان مع نظرائهم في السودان الشمالي عند تصاعد التوترات ، فالمواطن النوبي قد يسكن في وادي حلفا (السودان الشمالي) ، لكن لديه أقارب في أسوان (مصر) ، ويتنقل بين البلدين سواء بشكل رسمي أم غير رسمي[31]، **مما يجعل فرض السيادة الكاملة أمرًا معقدًا على الأرض ، ويُضفي على الخلاف طابعًا أكثر حساسية، إذ يمتزج فيه الصراع السيادي مع مشاعر الانتماء العابر للحدود .**

لذلك حاولت كل من مصر والسودان الشمالي في مراحل مختلفة التوصل إلى اتفاقيات تنموية واقتصادية وأمنية تتعلق بالمناطق الحدودية، بهدف إدارة الواقع الإثني والاجتماعي بدلاً من مواجهته أو تجاهله. ومن أبرز هذه الاتفاقيات :

1. اتفاقية الحريات الأربع (1999) :

وهي اتفاقية موقّعة بين البلدين تسمح لمواطني كل من مصر والسودان الشمالي بـــ :

- حرية التنقل.
- حرية الإقامة.
- حرية التملك.
- حرية العمل.

ورغم أن الاتفاقية تعكس إدراكًا سياسيًا للتداخل البشري والثقافي، إلا أن تنفيذها على الأرض كان جزئيًا ومتوترًا أحيانًا، خاصة في فترات الأزمات.

2. اتفاقية فتح معبر قسطل – أشكيت (2014) :

تعتبر اتفاقية فتح معبر قسطل – أشكيت خطوة مهمّة في سبيل دعم التبادل التجاري والتنقل البشري بين جنوب مصر وشمال السودان. وقد أسهم هذا المعبر في تسهيل حركة أهالي وادي حلفا وأسوان، وتعزيز التواصل بين العائلات النوبية، كما خفف من التهريب والعبور غير المشروع. ومشروعات الربط الكهربائي والسككي ، رغم البطء في التنفيذ ، فإن هذه المشاريع تُمثّل اعترافًا بأن التداخل الجغرافي والديموغرافي يفرض منطق التعاون التنموي، لا المواجهة الأمنية.[32]

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 134) 2025, pp. 993-1014

خريطة (2)
موقع حلايب وشلاتين

المصدر : الحدود المصرية – السودانية على الموقع الالكتروني :
https://www.google.com

إن التداخل الإثني بين شمال السودان وجنوب مصر يمثل حالة نموذجية لتأثير العامل الإثني على الجغرافية السياسية والعلاقات الثنائية. فهذا التداخل يُنتج شبكات من التضامن، والتواصل، والهوية المشتركة، لكنه في الوقت ذاته يولّد تحديات قانونية وسياسية مرتبطة بمفاهيم الدولة القومية والحدود الصلبة. وقد أظهر الواقع أن تجاهل هذه البنية الإثنية يمكن أن يؤدي إلى التوتر، بينما يمكن توظيفها إيجابيًا لتعزيز التعاون الثنائي إذا ما تم الاعتراف بها وإدماجها ضمن سياسات عادلة تحترم الخصوصيات الثقافية للسكان العابرين للحدود. وتُعد الحدود بين شمال السودان وجنوب مصر من أكثر المناطق تعقيدًا في العلاقات الثنائية بين الدولتين، ليس فقط بسبب عوامل جغرافية أو المصالح الاقتصادية، بل لأن هذه الحدود تمرّ عبر منطقة يسكنها شعب واحد في الأصل – هم النوبيون – الذين يتوزعون على جانبي خط الحدود، ويشكلون نسيجًا اجتماعيًا وثقافيًا مترابطًا منذ آلاف السنين. هذا التداخل الإثني يُلقي بظلاله على كل اتفاق أو خلاف حدودي بين مصر والسودان الشمالي ، ما يمنح البعد الإثني أهمية مركزية في تقييم الوضع الجيوبولتيكي.[33]

رابعاً : البعد الإثني في التوترات والاتفاقيات

التداخل الإثني في المنطقة لم يكن مجرد خلفية إنسانية، بل شكّل عنصر ضغط على الحكومات في الجانبين. ففي مصر، تتصاعد أحيانًا المطالب النوبية باسترجاع أراضٍ تم تهجيرهم منها أو بتعويضهم، خاصة في ظل مشاريع تنمية الجنوب. أما في السودان الشمالي ، فتُستثمر قضية الحدود في بعض الأحيان كوسيلة لحشد الدعم القومي، ما ينعكس على النوبيين في وادي حلفا والولاية

الشمالية.[34] من جهة أخرى، فإن العلاقات الاجتماعية بين سكان الحدود تفرض واقعًا لا يمكن تجاوزه، حيث لا تزال هناك عائلات تعيش مقسمة بين الدولتين، وتنتقل بسهولة عبر النيل، وتحمل ولاءً ثقافيًا مشتركًا. وهذا ما يدفع بعض الجهات إلى الدعوة لمزيد من التعاون الحدودي الذي يحترم خصوصية هذا التداخل، بدلًا من اللجوء إلى التصعيد أو التجاهل. إن التوترات والاتفاقيات الثنائية المرتبطة بالحدود بين مصر والسودان الشمالي لا يمكن فهمها بشكل كامل من دون الأخذ في الاعتبار البنية الإثنية العميقة التي تربط السكان على جانبي هذه الحدود. فالتداخل الإثني، وإن بدا عنصرًا ثقافيًا وإنسانيًا، إلا أنه يمثّل أيضًا محددًا سياسيًا وجيوبولتيكيًا يُؤثر في شكل العلاقة بين الدولتين. التعامل مع هذه المسألة بواقعية ومرونة يمكن أن يحوّلها إلى جسر للتكامل بدل أن تبقى مصدرًا للتوتر.[35]

المطلب الثاني : الأثر الأمني والاستراتيجي للتداخل الإثني على استقرار المنطقة

يمثّل التداخل الإثني بين شمال السودان وجنوب مصر سيفًا ذا حدّين من منظور أمني واستراتيجي. فبينما تُعد الروابط الاجتماعية والثقافية بين الجماعات النوبية على طرفي الحدود عنصرًا طبيعيًا من عناصر التعايش، إلا أن هذه الامتدادات الإثنية قد تُستغل — في بعض السياقات — لتسهيل أنشطة خارجة عن القانون تهدد أمن الدولتين. ويبرز من بين هذه التهديدات قضيّتان محوريتان: تهريب الأسلحة، وتهريب البشر، وهما ظاهرتان ترتبطان جغرافيًا بالطبيعة المفتوحة للحدود، وبشريًا بالترابط العائلي والإثني بين السكان، وسياسيًا بضعف الرقابة أحيانًا.

أولًا: تهريب الأسلحة عبر الحدود

تُعد المنطقة الحدودية بين وادي حلفا وأسوان واحدة من أكثر المناطق عرضة لنشاط التهريب غير الشرعي، بما في ذلك تهريب الأسلحة. وتُسهم عدة عوامل في ذلك، **من أبرزها:**[36]

1. الطبيعة الجغرافية الصعبة للمنطقة: فوجود مناطق صحراوية شاسعة، وسلاسل جبلية وعرة، وامتدادات غير مأهولة بالسكان، يجعل من الصعب مراقبة كل التحركات البشرية بدقة.
2. الارتباط الإثني والقبلي بين سكان المنطقة: كثير من العائلات تمتد بين البلدين، مما يُتيح غطاءً اجتماعيًا لحركة الأفراد، وهو ما قد تستغله شبكات تهريب السلاح تحت ستار "الزيارات العائلية" أو "التنقلات القبلية."
3. ضعف التنسيق الأمني أحيانًا بين الدولتين، خاصة في الفترات التي تمر فيها العلاقات السياسية بتوتر، مما يخلق ثغرات تستغلها شبكات الجريمة المنظمة.

وتُشير تقارير أمنية متكررة إلى أنّ هذه المنطقة كانت ولا تزال تُستخدم كـ"ممر خلفي" لتسلل السلاح إلى بعض الجماعات المتطرفة، خصوصًا في أوقات الصراع داخل السودان الشمالي أو عند وجود اضطرابات في ليبيا. كما أن بعض الأسلحة التي تظهر في مناطق نائية من صعيد مصر أو السودان الشمالي يُشتبه بأنها دخلت عبر هذا المسار الحدودي المعقّد.

ثانيًا: تهريب البشر عبر الحدود

تهريب البشر لا يقلّ خطرًا عن تهريب السلاح، بل ربما يفوقه تأثيرًا اجتماعيًا وإنسانيًا، لا سيما في ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة، والنزاعات السياسية التي تشهدها مناطق متفرقة من السودان الشمالي . وتُعد الحدود مع مصر مقصدًا للهجرة غير النظامية، إما كنقطة عبور نحو العاصمة المصرية، أو كنقطة انطلاق للهجرة إلى أوروبا عبر البحر المتوسط. في هذا السياق، يستغلّ المهرّبون التداخل الإثني والقرابة العائلية بين السكان لتمرير أفراد — أغلبهم من الشباب النوبي أو من القبائل الحدودية — إلى الأراضي المصرية، سواء طلبًا للرزق أو للهرب من ظروف سياسية معقّدة. وتُظهر الإحصاءات الرسمية في مصر محاولات متكررة لتسلل مهاجرين غير شرعيين عبر المناطق الصحراوية الممتدة من وادي حلفا، مرورًا بجبل العوينات، وصولًا إلى مناطق توشكى والبحر

الأحمر. وتفيد تقارير محلية بأن بعض هؤلاء يُجنَّد لاحقًا في أنشطة غير قانونية، أو يُستغل من قبل شبكات التهريب والاتجار بالبشر. المعطى الأخطر أن الجماعات الإجرامية العابرة للحدود تستخدم القرى النوبية القريبة من النيل كـ "نقاط توقف" مؤقتة، مستفيدة من ضعف الخدمات والرقابة في بعض هذه المناطق، فضلًا عن إحجام بعض السكان عن التبليغ خوفًا من استهداف ذويهم أو لأسباب مرتبطة بالروابط الاجتماعية.[37]

ثالثًا: الانعكاسات الأمنية على العلاقات السياسية

تُثير هذه الظواهر توجّهات أمنية دائمة لدى صانعي القرار في البلدين. فمصر تنظر إلى حدودها الجنوبية باعتبارها بوابة استراتيجية يجب تأمينها بكل الوسائل، نظرًا لموقعها القريب من مشروع توشكى وامتدادات قناة النيل الجديدة. أما السودان الشمالي ، فيدرك أن الفوضى في الشمال يمكن أن تُستخدَم ذريعة للضغط السياسي أو التدخل الأمني ، **وقد أدّت هذه الاعتبارات إلى**[38]**:**

1. تشديد الإجراءات الأمنية في بعض الفترات على المعابر الرسمية مثل قسطل وأشكيت، وإخضاع المسافرين النوبيين لتدقيق أكبر.
2. تنسيق استخباراتي مشترك في بعض الأحيان، خصوصًا في ما يتعلق بملفات التهريب.
3. مطالب شعبية نوبية بضرورة التفريق بين "الروابط العائلية" و"التهريب المنظم"، ورفض معاملة سكان الحدود كعناصر مشتبه بها جماعيًا.

لكن في المقابل، فإن المبالغة في الإجراءات الأمنية قد تؤدي إلى توتر مجتمعي في أوساط النوبيين، خاصة إذا شعروا بأنهم يُعاملون كغرباء في أراضيهم الأصلية، وهو ما يتطلب مقاربة أمنية مرنة تراعي السياق الثقافي والإثني المحلي.

إنّ الأثر الأمني للتداخل الإثني بين شمال السودان وجنوب مصر لا يقتصر على التهديدات فحسب، بل يمتد إلى تشكيل معادلة معقّدة تحتاج إلى إدارة ذكية من الدولة. فغياب التنمية في المناطق الحدودية، وضعف الخدمات، والإهمال الثقافي للنوبيين، كلها عوامل تخلق فراغًا تستغله شبكات التهريب والجريمة. ولعلّ الحل لا يكمن في الحصار الأمني وحده، بل في تبني استراتيجية شاملة تراعي الجوانب الثقافية والاجتماعية، وتوظف الروابط الإثنية لاختراق الجريمة المنظمة، لا لتكريس العزلة أو التهميش.[39] ورغم الطابع السلمي للتداخل الإثني بين النوبيين في شمال السودان وجنوب مصر، فإن احتمالية تطور هذا التداخل إلى نزاعات إثنية تبقى واردة في ظل ظروف سياسية واجتماعية معينة، خاصة إذا استمرت حالة التهميش الثقافي والاقتصادي، أو إذا استُغلت هذه الجماعات من قبل أطراف داخلية أو خارجية لتحقيق مكاسب سياسية. ومن هنا، يصبح هذا التداخل الإثني عاملًا مركزيًا في معادلة الأمن القومي، سواء بوصفه مصدر تهديد محتمل، أو كفرصة لتعزيز الاستقرار من خلال الاندماج الإيجابي ، **ومن هنا يمكن تلخيصها العوامل المؤثرة على الأمني بين الدولتين بالنقاط التالية :**

1. عوامل تؤدي إلى احتمالية نشوء نزاعات إثنية :

- **التهميش السياسي والثقافي :** تشكو الجماعات النوبية في كل من مصر والسودان الشمالي من ضعف التمثيل في مؤسسات الدولة، وغياب الاعتراف الرسمي بلغتهم وثقافتهم، فضلًا عن الإقصاء من مشاريع التنمية الكبرى في مناطقهم الأصلية. هذا التهميش يولّد شعورًا بالتمييز، ويدفع بعض أفراد هذه الجماعات إلى تبني مواقف أكثر تطرفًا أو المطالبة بـ"الحقوق الإثنية"، مما قد يتحول في لحظة ما إلى نزاع رمزي أو فعلي مع الدولة.
- **غياب التنمية في المناطق الحدودية :** تُعد المناطق الحدودية، لا سيما حول وادي حلفا وتوشكى، من أكثر المناطق إهمالًا من حيث البنية التحتية والخدمات. وحين تُطلق مشروعات تنموية دون إشراك

السكان الأصليين أو احترام ملكيتهم التاريخية للأراضي، ينشأ احتقان مجتمعي قد يتحول إلى حراك احتجاجي ذي طابع إثني.

- **التوظيف الخارجي للهوية النوبية :** في بعض السياقات، وخاصة في ظل التوترات بين مصر والسودان الشمالي ، قد تستغل جهات داخلية أو خارجية التداخل النوبي كـ"ورقة ضغط" سياسية، من خلال تشجيع الأصوات المطالبة بالحكم الذاتي أو إعادة رسم الحدود، مما يفتح الباب أمام النزاع السياسي المغلف بثقافة إثنية.
- **الذاكرة الجمعية للتهجير والظلم :** لا يزال النوبيون في مصر يتذكرون مأساة تهجيرهم من قراهم الأصلية خلال بناء السد العالي في ستينيات القرن العشرين، دون تعويض عادل أو إعادة توطين مناسبة. كما أن الحلفاويين في السودان الشمالي يحمِلون ذاكرة مريرة عن تهجيرهم إلى مناطق بعيدة عن وادي حلفا. هذه الذاكرة الجمعية تشكل حافزًا نفسيًا قويًا للغضب الجماعي، ويمكن أن تكون شرارة لحركة إثنية تطالب بالعدالة التاريخية.

2. تأثير النزاعات الإثنية على الأمن القومي :

- **تهديد وحدة الدولة الوطنية :** أي تصعيد للنزاع الإثني، خاصة إذا اتخذ شكلًا سياسيًا منظّمًا، يمثل تهديدًا مباشرًا لمبدأ الدولة القومية الموحدة، ويفتح المجال أمام مطالبات بـ"الخصوصية" أو حتى "الحكم الذاتي"، وهي مطالب قد تُغري جماعات أخرى مُماثلة في الدولة لتقليدها، ما يؤدي إلى تفكك داخلي.
- **اضطراب المناطق الاستراتيجية :** المنطقة الحدودية بين مصر والسودان الشمالي ليست هامشية فقط، بل هي ذات أهمية استراتيجية كبيرة، نظرًا لاحتوائها على مشاريع زراعية كبرى، وممرات تجارية، ومعابر حدودية، فضلاً عن قربها من منابع الذهب والمعادن. نشوء أي نزاع إثني فيها قد يعطّل مشاريع التنمية، ويجذب التدخلات الخارجية، ويحولها إلى بؤر اضطراب.
- **إضعاف الجبهة الداخلية في حال الصراع الدولي أو الإقليمي :** في حال تصاعد التوتر بين مصر والسودان الشمالي بشأن قضايا أخرى (مثل سد النهضة أو حلايب وشلاتين)، فإن وجود قضية إثنية غير محسومة على الحدود يمثل نقطة ضعف يُمكن استغلالها، سواء من قبل أطراف إقليمية معادية، أو من قبل قوى دولية تسعى لإضعاف الموقف الداخلي للطرفين.
- **تأثير النزاع على صورة الدولة خارجياً :** أي صدام إثني يأخذ طابعًا إعلاميًا أو حقوقيًا دوليًا يسيء لصورة الدولة، خاصة في ظل اهتمام المنظمات الدولية بملفات حقوق الأقليات والشعوب الأصلية. وهذا قد يُعرّض الدولة لضغوط خارجية أو انتقادات في المحافل الأممية، وهو ما يُقيد حركتها السيادية لاحقًا.

و يمكن احتواء خطر النزاع وتحويله إلى عنصر استقرار كالاتي :[40]

1. الاعتراف الرسمي بالتنوع الثقافي وإدماج الهوية النوبية في الخطاب الوطني دون اختزالها أو تهميشها.
2. تمثيل النوبيين في المجالس التشريعية والمجالس المحلية في مناطقهم الحدودية.
3. إعادة النظر في ملف المهجّرين وتعويضهم بشكل عادل، واستعادتهم إلى موطنهم الأصلي حيثما أمكن.
4. تطوير مناطق التداخل الحدودي اقتصاديًا، لا كـ"مناطق عسكرية"، بل كمجتمعات تنموية مزدهرة تشارك في حماية الحدود.
5. تفعيل التعاون الأمني بين مصر والسودان الشمالي في ضبط حركة الأفراد والسلاح دون استهداف عشوائي للسكان المحليين.

المطلب الثالث : استراتيجيات التعاون الأمني بين مصر والسودان الشمالي

إن احتمالية نشوء نزاعات إثنية في المنطقة الحدودية بين مصر والسودان الشمالي تبقى واقعية ما لم تُعالج جذورها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. والتداخل الإثني، بقدر ما يُعدّ ظاهرة إنسانية وتاريخية، يمكن أن يُصبح أداة صراع إذا ما جرى تجاهله أو تسييسه بطريقة خاطئة. لذلك فإن تأمين الحدود لا يجب أن يقتصر على الجهد العسكري، بل لا بد من رؤية استراتيجية شاملة توظف التعدد الثقافي كقوة، لا كتهديد. وفي ظل التداخل الإثني العميق بين شعوب شمال السودان وجنوب مصر، وما يترتب عليه من تحديات أمنية مثل تهريب السلاح، والهجرة غير النظامية، وعبور الجماعات المسلحة، أصبح من الضروري بناء منظومة أمنية ثنائية متكاملة قادرة على مراقبة الحدود، مع احترام الطبيعة السكانية والامتدادات الاجتماعية لهذه المناطق.[41] يُدرك كلا البلدين أن أمن الحدود لم يعد شأنًا داخليًا فقط، بل أصبح مسألة جيوبولتيكية ترتبط بالأمن القومي والإقليمي، لا سيما في ضوء النزاعات في القرن الإفريقي، والتوترات حول مياه النيل، وانتشار الجماعات غير النظامية في مناطق قريبة. وفي هذا السياق، تطورت مجموعة من استراتيجيات التعاون الأمني بين مصر والسودان الشمالي تهدف إلى تحقيق توازن دقيق بين ضبط الحدود وعدم استفزاز السكان المحليين الذين تجمعهم روابط ثقافية وعائلية عميقة ، وذلك من خلال :

أولًا: التنسيق الاستخباراتي وتبادل المعلومات

تعد المعلومات الاستخباراتية الدقيقة والمشتركة حجر الأساس لأي تعاون أمني فعّال، وقد بدأت القاهرة والخرطوم خلال العقد الأخير في **تعزيز قنوات تبادل المعلومات حول:** [42]

1. تحركات الجماعات المسلحة أو المهربين في المناطق الحدودية.
2. شبكات تهريب البشر والسلاح التي تستخدم مناطق التداخل الإثني كغطاء.
3. التحريض أو التجييش الإعلامي الذي قد يؤدي إلى نزاعات إثنية أو احتجاجات حدودية.

وقد ساهم هذا التنسيق في إحباط عدد من العمليات التخريبية، وضبط كميات من الأسلحة المهربة، والكشف عن شبكات إجرامية تعمل على طرفي الحدود.

ثانيًا: إنشاء معابر حدودية رسمية وتكثيف الرقابة

ضمن سياسات ضبط الحدود، اتفقت الدولتان على فتح معابر رسمية منظمة مثل معبر "أشكيت – قسطل" عام 2014، وهو معبر بري يربط مدينة وادي حلفا السودانية بمحافظة أسوان المصرية. **ويهدف إلى:**[43]

1. تنظيم حركة العبور للأشخاص والبضائع.
2. تقليص النشاط غير المشروع في نقاط العبور غير الرسمية.
3. توفير سيطرة أمنية متقدمة على دخول الأجانب ومراقبة الأنشطة المشبوهة.
4. كما تم تعزيز الوجود الأمني في هذه المناطق عبر:
5. تشكيلات مشتركة من حرس الحدود.
6. رقابة إلكترونية وتقنيات تتبع.
7. تدريب مشترك بين القوات النظامية المصرية والسودانية.

ثالثًا: التنسيق عبر اللجان الأمنية الثنائية

أنشأت الحكومتان لجانًا أمنية مشتركة تعقد اجتماعات دورية لمراجعة الحالة الأمنية على الحدود، ومناقشة التحديات الطارئة. **وتعمل هذه اللجان على:**[44]

1. تبادل التحذيرات الأمنية في الوقت المناسب.
2. التنسيق في ترسيم نقاط المراقبة الحدودية.
3. اقتراح سياسات مرنة للتعامل مع السكان المحليين، خاصة في حال وقوع حوادث تنقل أو اشتباه.
4. وغالبًا ما تضم هذه اللجان ممثلين عن أجهزة المخابرات والشرطة والجيش، بالإضافة إلى عناصر إدارية ومدنية تُعنى بالشؤون القبلية والعشائرية.

رابعًا: مشاريع التنمية الحدودية كأداة أمنية ناعمة

أدركت القاهرة والخرطوم أن الأمن لا يتحقق فقط بالسلاح، بل عبر تحقيق الاستقرار المجتمعي في المناطق الحدودية التي تعاني من الفقر والتهميش. ولهذا، **تم تطوير عدة مشاريع مشتركة تهدف إلى:**[45]

1. تحسين البنية التحتية في المناطق الحدودية (طرق، مراكز صحية، تعليم).
2. تشجيع التجارة الحدودية القانونية بين المجتمعات المحلية.
3. خلق فرص عمل للشباب في المناطق النوبية والريفية على جانبي النهر.
4. تعزيز الهوية الوطنية الجامعة لمنع الانجراف نحو المطالب الانفصالية أو العنف الرمزي.

هذه المشاريع تخلق بيئة طاردة للجريمة وتقلل من استعداد السكان المحليين للتعاون مع المهربين أو المجموعات المسلحة.

خامسًا: التعاون في ضبط الهجرة غير الشرعية

تواجه مصر ضغوطًا أوروبية مستمرة لضبط الهجرة من الجنوب، ما جعل التعاون مع السودان الشمالي ضروريًا في هذا الملف. **وتضمن هذا التعاون:**[46]

1. رصد تحركات المهاجرين من القرن الإفريقي الذين يمرون عبر السودان الشمالي إلى مصر.
2. ضبط شبكات الاتجار بالبشر التي تستغل التداخل الإثني لتهريب الأفراد.
3. إنشاء نقاط تفتيش متنقلة في الصحارى الواقعة بين وادي حلفا وتوشكى.
4. هذا التنسيق أسفر عن ضبط مئات المتسللين في السنوات الأخيرة، وعزز من الصورة الأمنية للبلدين على الساحة الدولية.

سادسًا: ضبط الخطاب الإعلامي والسياسي بشأن الحدود

واحدة من الاستراتيجيات غير المباشرة للتعاون الأمني تتمثل في ضبط الخطاب الإعلامي الرسمي بشأن القضايا الحدودية، **خصوصًا فيما يتعلق بـ:**[47]

1. نزاع مثلث حلايب وشلاتين.
2. النشاط الإثني للمجموعات النوبية أو المطالبات الانفصالية.
3. تحجيم أي دعوات ذات طابع عنصري أو تفكيكي.

وقد ظهر التزام نسبي من الطرفين بعدم التصعيد الإعلامي، وتجنب الخطاب العدائي، وهو ما ساهم في خفض التوتر في الشارع، وتسهيل التعاون الميداني بين القوات الأمنية.

الخاتمة

نلاحظ مما سبق أن استراتيجيات التعاون الأمني بين مصر والسودان الشمالي بشأن الحدود تمثل نموذجًا مركبًا يجمع بين الردع العسكري، والاحتواء الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية، والمرونة السياسية. وفي ظل وجود تداخل إثني وثقافي كبير في المناطق الحدودية، فإن الاستراتيجية الأنجع ليست تلك التي تعتمد على "العسكرة الكاملة"، بل على دمج البعد الأمني بالبعد الإنساني والإثني، لضمان أن يكون السكان المحليون جزءًا من منظومة الأمن، لا ضحايا لها.

الاستنتاجات

1. التداخل الإثني بين السودان الشمالي وجنوب مصر ليس حالة طارئة أو مؤقتة، بل هو نتاج طبيعي لتاريخ طويل من الامتزاج السكاني والثقافي، وخاصة في أوساط الجماعات النوبية (كالكنوز، الحلفاويين، والفاديكا) الذين يشتركون في اللغة والعادات والنسب والديانة، ما يجعل الحدود السياسية الحديثة غير كافية لعزل هذا الامتداد الإنساني.
2. الروابط الإثنية تمثل عنصرًا مركزيًا في فهم العلاقة بين مصر والسودان الشمالي ، سواء من الناحية السياسية أو الأمنية، إذ إنها تؤثر على قضايا حساسة مثل الجنسية، والانتماء القومي، والحقوق الثقافية، وتفتح المجال للتجاذب السياسي في حال توترت العلاقات الثنائية.
3. الحدود بين مصر والسودان الشمالي لا تُعد فقط خطوطًا جغرافية، بل هي أيضًا مناطق تماس اجتماعي واقتصادي، تشهد تحركات يومية للعائلات، وتداخلًا في الأنشطة الاقتصادية (كالرعي، والتجارة، والتنقل)، ما يجعل من ضبطها أمنيًا مهمة معقدة تتطلب توازنًا بين الحزم والمرونة.
4. المنطقة الحدودية، خاصة حول وادي حلفا وتوشكى، ذات أهمية استراتيجية واقتصادية متزايدة في ظل مشاريع البنية التحتية والتوسع الزراعي، مما يُضفي بعدًا جيوبولتيكيًا على التداخل الإثني، ويجعل استقرار هذه المنطقة جزءًا من الأمن القومي للبلدين.
5. رغم الطابع السلمي للجماعات النوبية، إلا أن تجاهل مطالبها التاريخية والثقافية قد يؤدي إلى تصاعد النزعات الاحتجاجية ذات الطابع الإثني، ما يحتّم على الدولتين انتهاج سياسات إدماج واعتراف، بدلًا من التهميش والإقصاء.

التوصيات

1. ضرورة الاعتراف الرسمي بالتنوع الإثني والثقافي في المناطق الحدودية بين مصر والسودان الشمالي ، خاصة في ما يتعلق بالجماعات النوبية، والعمل على إدماج هذا التنوع ضمن السياسات الوطنية لكل من البلدين من خلال التعليم، والثقافة، والإعلام.
2. تبني سياسات تنموية شاملة في المناطق الحدودية، مثل وادي حلفا وتوشكى، تراعي احتياجات السكان المحليين وتوفر فرص عمل وخدمات صحية وتعليمية، بهدف تقليص التهميش وتقوية الانتماء الوطني، وتحويل هذه المناطق من نقاط ضعف إلى روافد قوة اقتصادية وجيوسياسية.
3. تعزيز التعاون الأمني المشترك بين مصر والسودان الشمالي في ضبط الحدود، من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتسيير دوريات مشتركة، ومراقبة المعابر غير الرسمية، مع مراعاة الطابع الإنساني للتداخل السكاني حتى لا تتحول الإجراءات الأمنية إلى مصادر توتر.
4. فتح قنوات تواصل مباشرة ومنظمة بين ممثلي الجماعات الإثنية والسلطات الحكومية، من أجل الاستماع إلى مطالب السكان الأصليين، وإشراكهم في صنع القرار المحلي، بما في ذلك قضايا الأرض والهوية الثقافية والتعويضات عن التهجير.
5. تفعيل الاتفاقيات الثنائية المعطلة بين البلدين، مثل اتفاقية الحريات الأربع، وتوسيعها لتشمل آليات حماية ثقافية واجتماعية للجماعات المتداخلة عبر الحدود، وليس فقط تسهيل التنقل والإقامة.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 134) 2025, pp. 993-1014

قائمة الهوامش

(1) ana Elisa Cascão,Changing Power Relations in the Nile River Basin:Unilateralism vs. Cooperation,Water Alternatives, Vol 2,No.2,2009 ,p43.

(2) نادر شعبان أحمد البسيوني ،"الحدود المصرية السودانية ومبادئ القانون الدولي العام، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية(BFDA) ، المجلد/العدد: المجلد 30، العدد 7، 2014،ص31.

(3) المصدر نفسه، ص32.

(4) Dalal Bizri,Egypt's Muslim Brotherhoodand the 25 January Revolution,Heinrich Böll Stiftung,2012,p33.

(5) mohamed Abdel Kader Hamza , Egyptian Foreign Policy ,Vol :6 ,No .1 , Pakistan Institute of international affairs .1953, p.29

(6) أماني الطويل ،العلاقات المصرية السودانية :جذور المشكلات وتحديات المصالح ،دراسة وثائقية ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2012، ص 9_10.

(7) فاطمة ابراهيم محمد مصطفي ،مستقبل التكامل السوداني المصري بعد ثورة 25 يناير 2011،معهد الدراسات الافريقية والاسيوية ،جامعة الخرطوم ،2013،ص 3.

(8) محسن أحمد محمود،التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان،رسالة ماجستير، معهد البحوث الافريقية،1980،ص5.

(9) عبداللطيف فاروق أحمد،انفصال جنوب السودان وتأثيراته علي الأمن القومي المصري،رسالة ماجستير،معهد البحوث والدراسات العربية،2014 ،ص 12.

(10) أحمد المنتصر حيدر أحمد،الأمن المائي بحوض النيل والعلاقات المصرية السودانية،الخرطوم،2013، ص 46_47.

(11) أحمد يوسف ،محمد زباره،مقدمة في العلاقات الدولية ،مكتبة الانجلو المصرية ،1985،ص 37.

(12) مني دردير محمد ،السياسة الخارجية الروسية تجاه ايران خلال الفترة (2000_2011)،رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،2013،ص 18.

(13) حنان الشيخ محمد ،العلاقات السودانية المصرية (1596_1985) رسالة ماجستير،كلية الدراسات العليا ،جامعة الخرطوم ،2006،ص3.

(14) نوال عبد العزيز مهدي ،رياح الشمال :دراسة في العلاقات المصرية السودانية في التاريخ الحديث والمعاصر ، دار الانصار القاهرة ،1985،ص87.

(15) عمر يوسف الطيب ، التلاقح العرقي والتمازج الثقافي لدى المجموعات النوبية المستعربة بشمال السودان وبروز معالم الهوية الثقافية السودانية ، مجلة دراسات افريقية ، جامعة افريقيا العالمية ، الخرطوم ، العدد31، 2004، ص59.

(16) Hagg, Tomas, Ed, Nabian Culture, Past And Present Almquist And Wiksel International, Stockolm K, 1986. P389.

(17) فكري السعيد،العلاقات المصرية السودانية في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، معهدالبحوث والدراسات الافريقية،2012،ص98.

(18) jacob Høigilt & Øystein H. Rolandsen ,making cooperation attractive:post_referendum relations betwee Egypt and Sudan ,Peace Research Institute Oslo (PRIO),2010, P.14

(19) رأفت محمود محمد ،العلاقات المصرية السودانية في ظل التحديات التي تواجه امن البحر الأحمر ،جامعة القاهرة ،2010، ص 2_3.

(20) محمد ابراهيم يوسف ،التكامل المصري السوداني في ظل انفصال جنوب السودان:دراسة في الامكانيات والتحديات،رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،2014،ص 162_168.

(21) نبراس خليل ابراهيم ،ميثاق التكامل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية "نموذجا لدراسة العلاقات المصرية السودانية" كلية التربية ،جامعة بغداد ،2012 ،ص 15_16.

(22) mokhlis Y.Zaki&Mervat A .Doss ,The Egyptian_Sudaese integration scheme :an appraisal,Vol 29 ,NO .2 ,Talyor&Fracis Ltd ,1993,P.275

(23) yehudit Ronen,Sudan and Egypt:the swing of pendulum(1989_2001),Vol.39,No.3 ,Talyor&Francis Ltd,2003,P81

(24) سعد سيد امام ،العلاقات الدولية بين مصر والسودان (من يوليو 1952_ الي اكتوبر1964)،رسالة دكتوراه ،كلية التجارة ،جامعة القاهرة ص 293_294.

(25) عمرو هاشم ربيع ،موازين متحركة :أبعاد التحالف بين السودان واثيوبيا ،التقرير الاستراتيجي العربي(2013_2014) ،مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ،2015،ص 257.

(26) محمود محمد ابو العينين ،القوة الناعمة في علاقات مصر بالقارة الافريقية :دراسة خاصة بامكانات تفعيل علاقات مصر بمنطقة حوض النيل ،رسالة دكتوراه ،معهد البحوث والدراسات الافريقية ،2015،ص 144.

(27) أيمن سيد عبد الوهاب ،سد النهضة وفشل المحادثات : التداعيات والأفاق ،افاق سياسية ،العدد الثاني ،المركز العربي للبحوث والدراسات ،2014،ص 47.

(28) السيد فليفل واخرون ،مصر وقضية مياه النيل .. ما العمل ؟ ،السياسة الدولية ،العدد 191 ،المجلد 148 ،2013،ص 53

(29) المصدر نفسه، ص55.

(30) صلاح خليل ،التسوية الملحة :اتجاهات عودة العلاقات المصرية السودانية ،الملف المصري ،العدد العاشر،2015،ص 6

(31) علاء فاروق ،ليبيا بعد الصخيرات وأبعاد الدور المصري ،تقدير موقف ،المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ،2016،ص 10.

(32) Hskinn David,"sudan and her neighbors" ,the African securityAnalyses programme, vol:10, march 2003, no:10.

(33) ايمان أحمد عبد الحليم ،أبعاد زيارة البشير للقاهرة وتداعياتها ،تقدير موقف ،المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ،2014،ص 10_15.

(34) ايهاب ابراهيم السيد،"تداعيات أنفصال جنوب السودان علي الامن القومي المصري"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2014م،ص66.

(35) محمد ابراهيم يوسف،" التكامل المصري السوداني في ظل انفصال جنوب السودان : دراسة في الامكانيات والتحديات"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،القاهرة، 2014م،ص87.

(36) محمد عوض محمد ،السودان الشمالي؛ سكانه وقبائله، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، مصر، 1951، ص□300–320.

(37) Kohnert, D , On The Impact Of The 2023 Sudanese War On Africa And Beyond , SSOAR.Info , Hamburg,2023,p43.

(38) International Crisis Group , Sudan A year of war , Washington ,D.C. International Institute For Strategic Studies (2023) : Sudan Conference 2023 Report ,2024,p65.

(39) Gerberon , D, The Impact Of Conflict On Modern Slavery And Human Trafficking In Sudan And The Region ,Global Partners Governance (GpG) Project,2024,p56.

(40) Assal , M , War in Sudan 15 April 2023: Background , Analysis And Scenarios, International Institute For Democracy And Electoral Assistance (IDEA) Stockholm,2023,p42

(41) رافت صلاح الدين، الأهمية الجيوستراتيجية للقرن الإفريقي ، مجلة البيان العدد 378، نوفمبر ، 2018م،ص22.

(42) فراس عباس هاشم ،المتغير الجيوبولتيكي ومحركاته الدافعة في بناء التحرك السعودي تجاه القرن الإفريقي ، مجلة العلوم السياسية والقانون – العدد13- المجلد3 (المركز الديموقراطي العربي برلين –ألمانيا) ، يناير 2019،ص121.

(43) عبد المنعم ابو ادريس على ، مدخل الى القرن الإفريقي " القبيلة والسياسة ... الصومال ، أثيوبيا، أريتريا ، جيبوتي " ، العربي للنشر ، الدوحة – قطر ،2019م ، ص 13.
(44) المصدر نفسه، ص15.
(45) المصدر نفسه، ص16.
(46) محمد تاج عبدالرحمن العروسي ، القرن الإفريقي وتنافس الدول الكبرى عليه ، مجلة القرن الإفريقي ، العدد الأول ، مركز القرن الإفريقي للدراسات التاريخية ، اغسطس 2020م ، ص 13- 14.
(47) صلاح الدين عبدالرحمن الدومة، امن القرن الإفريقي ، مطبعة جي تاون ، الخرطوم ، الطبعة الأولي 2005م، ص 14.

المصادر والمراجع:

أولا: المصادر العربية

1.أحمد المنتصر حيدر أحمد،الأمن المائي بحوض النيل والعلاقات المصرية السودانية،الخرطوم،2013.
2.أحمد يوسف ،محمد زباره،مقدمة في العلاقات الدولية ،مكتبة الانجلو المصرية ،1985.
3.أماني الطويل ،العلاقات المصرية السودانية :جذور المشكلات وتحديات المصالح ،دراسة وثائقية ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2012.
4.ايمان أحمد عبد الحليم ،أبعاد زيارة البشير للقاهرة وتداعياتها ،تقدير موقف ،المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ،2014.
5.أيمن سيد عبد الوهاب ،سد النهضة وفشل المحادثات : التداعيات والأفاق ،افاق سياسية ،العدد الثاني ،المركز العربي للبحوث والدراسات ،2014.
6.ايهاب ابراهيم السيد،"تداعيات أنفصال جنوب السودان علي الامن القومي المصري"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2014م.
7.حنان الشيخ محمد ،العلاقات السودانية المصرية (1596_1985) رسالة ماجستير،كلية الدراسات العليا ،جامعة الخرطوم ،2006.
8.رافت صلاح الدين، الأهمية الجيوستراتيجية للقرن الإفريقي ، مجلة البيان العدد 378، نوفمبر ، 2018م.
9.رأفت محمود محمد ،العلاقات المصرية السودانية في ظل التحديات التي تواجه امن البحر الأحمر ،جامعة القاهرة ،2010.
10.سعد سيد امام ،العلاقات الدولية بين مصر والسودان (من يوليو 1952_الي اكتوبر1964)،رسالة دكتوراه ،كلية التجارة ،جامعة القاهرة .
11.سعد ناجي جواد وعبدالسلام ابراهيم البغدادي ، الامن القومي العربي ودول الجوار الافريقي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد 31 ، 1999 .
12.السيد فليفل واخرون ،مصر وقضية مياه النيل .. ما العمل ؟ ،السياسة الدولية ،العدد 191 ،المجلد 148، 2013.
13.صلاح الدين عبدالرحمن الدومة، امن القرن الإفريقي ، مطبعة جي تاون ، الخرطوم ، الطبعة الأولي 2005م.
14.صلاح خليل ،التسوية الملحة :اتجاهات عودة العلاقات المصرية السودانية ،الملف المصري ،العدد العاشر،2015.

15.عبد المنعم ابو ادريس على ، مدخل الى القرن الإفريقي " القبيلة والسياسة ... الصومال ، أثيوبيا، أريتريا ، جيبوتي " ، العربي للنشر ، الدوحة – قطر ،2019.
16.عبداللطيف فاروق أحمد،انفصال جنوب السودان وتأثيراته علي الأمن القومي المصري،رسالة ماجستير،معهد البحوث والدراسات العربية،2014 .
17.علاء فاروق ،ليبيا بعد الصخيرات وأبعاد الدور المصري ،تقدير موقف ،المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ،2016.
18.عمرو هاشم ربيع ،موازين متحركة :أبعاد التحالف بين السودان واثيوبيا ،التقرير الاستراتيجي العربي(2013_2014) ،مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ،2015.
19. عمر يوسف الطيب ، التلاقح العرقي والتمازج الثقافي لدى المجموعات النوبية المستعربة بشمال السودان وبروز معالم الهوية الثقافية السودانية ، مجلة دراسات افريقية ، جامعة افريقيا العالمية ، الخرطوم ، العدد31، 2004.
20.فاطمة ابراهيم محمد مصطفي ،مستقبل التكامل السوداني المصري بعد ثورة 25 يناير 2011،معهد الدراسات الافريقية والاسيوية ،جامعة الخرطوم ،2013.
21.فراس عباس هاشم ،المتغير الجيوبولتيكي ومحركاته الدافعة في بناء التحرك السعودي تجاه القرن الإفريقي ، مجلة العلوم السياسية والقانون – العدد13- المجلد3 (المركز الديموقراطي العربي برلين –ألمانيا) ، يناير 2019.
22.فكري السعيد،العلاقات المصرية السودانية في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، معهدالبحوث والدراسات الافريقية،2012.
23.محسن أحمد محمود،التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان،رسالة ماجستير، معهد البحوث الافريقية،1980.
24.محمد ابراهيم يوسف ،التكامل المصري السوداني في ظل انفصال جنوب السودان:دراسة في الامكانيات والتحديات،رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،2014.
25.محمد ابراهيم يوسف،" التكامل المصري السوداني في ظل انفصال جنوب السودان : دراسة في الامكانيات والتحديات"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،القاهرة، 2014م.
26.محمد تاج عبدالرحمن العروسي ، القرن الإفريقي وتنافس الدول الكبرى عليه ، مجلة القرن الإفريقي ، العدد الأول ، مركز القرن الإفريقي للدراسات التاريخية ، اغسطس 2020م.
27.محمد عوض محمد ،السودان الشمالي؛ سكانه وقبائله، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، مصر، 1951.
28.محمود محمد ابو العينين ،القوة الناعمة في علاقات مصر بالقارة الافريقية :دراسة خاصة بامكانات تفعيل علاقات مصر بمنطقة حوض النيل ،رسالة دكتوراه ،معهد البحوث والدراسات الافريقية ،2015.
29.مني دردير محمد ،السياسة الخارجية الروسية تجاه ايران خلال الفترة (2000_2011)،رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،2013.
30.نبراس خليل ابراهيم ،ميثاق التكامل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية "نموذجا لدراسة العلاقات المصرية السودانية" كلية التربية ،جامعة بغداد ،2012 .

31.نوال عبد العزيز مهدي ،رياح الشمال :دراسة في العلاقات المصرية السودانية في التاريخ الحديث والمعاصر ، دار الانصار القاهرة ،1985.
32.نادر شعبان أحمد البسيوني ،"الحدود المصرية السودانية ومبادئ القانون الدولي العام، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية (BFDA)، المجلد/العدد: المجلد 30، العدد 7، 2014.

ثانيا: المصادر الأجنبية:

1.ana Elisa Cascão,Changing Power Relations in the Nile River Basin:Unilateralism vs. Cooperation,Water Alternatives, Vol 2,No.2,2009
2.Assal , M , War in Sudan 15 April 2023: Background , Analysis And Scenarios, International Institute For Democracy And Electoral Assistance (IDEA) Stockholm,2023
3.Dalal Bizri,Egypt's Muslim Brotherhoodand the 25 January Revolution,Heinrich Böll Stiftung,2012.
4.Gerberon , D, The Impact Of Conflict On Modern Slavery And Human Trafficking In Sudan And The Region ,Global Partners Governance (GpG) Project,2024,p56
5..Hagg, Tomas, Ed, Nabian Culture, Past And Present Almquist And Wiksel International, Stockolm K, 1986.
6. Hskinn David,"sudan and her neighbors" ,the African securityAnalyses programme, vol:10, march 2003, no:10.
7.International Crisis Group , Sudan A year of war , Washington ,D.C. International Institute For Strategic Studies (2023) : Sudan Conference 2023 Report ,2024
8.jacob Høigilt & Øystein H. Rolandsen ,making cooperation attractive:post_referendum relations betwee Egypt and Sudan ,Peace Research Institute Oslo (PRIO),2010
9.Kohnert, D , On The Impact Of The 2023 Sudanese War On Africa And Beyond , SSOAR.Info , Hamburg,2023.
10.mohamed Abdel Kader Hamza , Egyptian Foreign Policy ,Vol :6 ,No .1 , Pakistan Institute of international affairs .1953
11.mokhlis Y.Zaki&Mervat A .Doss ,The Egyptian_Sudaese integration scheme :an appraisal,Vol 29 ,NO .2 ,Talyor&Fracis Ltd ,1993
12.yehudit Ronen,Sudan and Egypt:the swing of pendulum(1989_2001),Vol.39,No.3 ,Talyor&Francis Ltd,2003

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 134) 2025, pp. 993-1014

The Geopolitical Dimensions of Ethnic Interference between Northern Sudan and Egypt in Light of Geopolitical Changes

Assistant lecturer. Rusul Mohammed Ghaffoori Raouf
Al-Mustansiriya University / College of Basic Education /
Department of Geography
rusulmohammed.rm@uomustansiriyah.edu.iq
07723270640

Abstract

This research examines the geopolitical dimensions of ethnic overlap between Northern Sudan and Egypt, considering this phenomenon as an important factor shaping bilateral relations between the two countries. Population groups in the border regions are linked by deep ethnic and cultural ties that predate the demarcation of modern political borders, particularly between the Nubians, the Halfawi, the Kunuz, and others. The research highlights how this ethnic overlap can be a source of strength for integration and cooperation, or a source of tension and conflict, especially in light of the complexities of regional politics and the challenges of border security.

The research relies on approaches from political geography and ethnic analysis and is divided into two main sections: the first analyzes the geographical and ethnic composition of the border regions, while the second discusses the political and security dimensions of this overlap and its impact on the stability of relations between Egypt and Northern Sudan.

In conclusion, the research highlights the importance of developing joint policies that enhance border integration and mitigate the negative effects of ethnic overlap through security, cultural, and economic cooperation.

Keywords: Geopolitics, ethnic interference, Egyptian-Sudanese border.